ملخص البحث

أمين الدين .محمد دافد . 09210043. العامل الاقتصاد كالحجة لطلاق (الدراسة على تفسير القاضى في الطلاق المتنازع عليها رقم PA.MIg/2012/Pdt.G/1379). الرسالة الجامعية. قسم الأحوال الشخصية في كلية الشريعة. جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج. المشرف: الدكتور الحاج سيفلله ، الماجستير .

الكلمات الرئيسية : العامل الإقتصاد, الطلاق, الطلاق المتنازع عليها.

يعتبر الطلاق من جهة الخلفية كحل للإنتهاء مشكلة الأسرة الذى لم يتم, لذالك ينبغى أن يكون الطلاق مقترنا مع الحجج الواضحات والقاويات. وفي حالة الخطر, أجاز الدين واقعة الطلاق على الزوج و الزوجة.

إحدى حجج الطلاق هي العامل الإقتصاد, يسبب هدا العامل لأن الزوج غير قادر على إيتاء النفقة الملائمة لزوجته او ترك الزوج واجبته على إيتاء النفقة لزوجته. ان في اندونسيا لم يجد القانون الخصة التى تنظم عامل الإقتصاد كلحجة لطلاق, ولكن لإرتفاع قضية الطلاق بسبب العامل الإقتصاد حتى يجدب الكاتب إهتمامه لدراسة هذه الحجة, وإحدى القضية التى إستخدمها الكاتب لدراسة هي قضية الطلاق المتنازع عليها رقم PA.Mlg/2012/Pdt.G/1379

بناء على تلك القضية, جدب الكاتب لدراسة الأساس الحكم في اقرار الطلاق المتنازع عليها بسبب العامل الإقتصاد و يحفر نظر المقاصد الشريعة على ترجيح القاضى فى قضاء العامل الإقتصاد حتى يبيح عامل الإقتصاد كلحجة لطلاق.

هذه الدراسة فئة من الدراسة الكتابية أو الحكم المعيار التي تسلك على طريقة الإقتراب القضية, والقانون, والكوالتتف. وأما مصدر البيانات تجد من المادة الحكم الضرورية, والتحسينية, والحاجية وتجمع تلك البيانات بمنهج الوثيقة ثم تحلل البيانات بطريقة التعديل, والتصنيف, والتحقيق, والتحليل, والخلاصة حتى يصبح النتيجة الدراسة.